استقبل القنصل الكويتي في أربيل والسفير البريطاني لدى البلاد.. وعزّى لاريجاني بضحايا التفجير الإرهابي بمدينة جابهار

الغانم يتلقى دعوة لحضور اجتماع مجلس أمناء صندوق ووقفية القدس

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لدى استقباله سفير بريطانيا

الرئيس الغانم مع تيسير بركات ومها البرجس

الرئيس الغانم مع قنصل الكويت لدى اربيل د.عمر الكندري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس قنصل عام الكويت في أربيل د.عمر الكندري.

كما استقبل الرئيس الغانم سفير المملكة المتحدة لدى الكويت مايكل دافنبورت.

حضر اللقاءين النائبان طلال الجلال وناصر الدوسري.

واستقبل الغانم مستشار صندوق ووقفية القدس تيسير بركات الذي سلم الغانم دعوة لحضور اجتماع مجلس أمناء صندوق ووقفية القدس المقرر عقده في الكويت.

وحضر اللقاء أمين عام جمعية الهلال الأحمر الكويتي مها البرجس.

يذكر أن اجتماع مجلس أمناء صندوق ووقفية القدس سيعقد تحت رعاية صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد خلال الفترة من 11ـ 13 الجاري، تحت شعار «نحو رؤية شاملة لإفراج قناديل القدس».

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان الإيراني د.علي لاريجاني عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا التفجير الإرهابي الذي استهدف مركزا للشرطة بمدينة جابهار في جنوب شرق إيران وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى.

واستنكر الغانم في برقيته هذا العمل الإرهابي، راجيا من الله الرحمة للضحايا والشفاء العاجل للمصابين.

رئيس مجلس الأمة يؤبّن رئيس نادي الكويت الأسبق

أبّن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رئيس نادي الكويت الأسبق الفقيد غسان النصف، مؤكدا ان الفقيد أحد أبناء الكويت الأوفياء ورمز من رموزها الرياضية.

وقال الغانم في حسابه الشخصي على (تويتر): «(يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي)، بقلوب راضية مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة فقيد الكويت وأحد أبنائها الأوفياء ورمزا من رموزها الرياضية المرحوم غسان النصف الرئيس الأسبق لنادي الكويت».

وأضاف الغانم: «قد عرف عن فقيد الكويت والأسرة الرياضية دماثة خلقه وحبه وإخلاصه وتفانيه في كل المسؤوليات التي أوكلت إليه، حيث ترك سجلا رياضيا حافلا ومشرفا ومسيرة زاخرة بالعطاءات في كل المجالات التي عمل بها».

وأكد الغانم أنه «سيبقى المرحوم غسان النصف، رحمه الله، حيا في قلوبنا ورمزا مشرفا نستلهم منه العبر والدروس، ولا يسعنا إلا أن نتقدم لآل النصف الكرام بخالص التعازي بمصابهم الجلل سائلين الباري عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان».

من جانب آخر، بعث الرئيس الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيسة البرلمان الفنلندي بولا ريسيكو، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادها.

«التشريعية» تستمع إلى آراء دستورية بشأن استجواب المبارك

سعدون حماد وخالد الشطي ود. خليل عبدالله وحمد الهرشاني وخليل الصالح واحمد الفضل اثناء اجتماع لجنة الشؤون التشريعية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

تلقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية مذكرات بالرأي الحكومي وآراء الخبراء الدستوريين في شأن الاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء من قبل النائب شعيب المويزري الذي وجهت له الدعوة للقائها يوم الاثنين المقبل، رافضة في الوقت ذاته طلب رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور في قضية توزيع أموال التبرعات بداعي الكيدية. وقال مقرر اللجنة النائب خليل عبدالله في تصريح صحافي يوم أمس «إن اللجنة عقدت اجتماعها العاشر ونظرت في مدى دستورية الاستجواب المقدم من قبل النائب شعيب المويزري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ودعت مجموعة وزير العدل ووزير الأوقاف د.فهد العفاسي، كما حضر الاجتماع وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي ورئيس إدارة الفتوى والتشريع صلاح المسعد والخبراء الدستوريون د.محمد الفيلي ود.عبدالله الرميضي ود.نواف الياسين».

وأوضح عبدالله ان اللجنة استمعت لآرائهم تباعا وتقدم السيد وزير العدل وبعض الإخوة الخبراء الدستوريين بمذكرات بآرائهم في هذا الشأن، مبينا ان اللجنة ستجتمع يوم الاثنين المقبل للاستماع لرأي الأخ المستجوب النائب شعيب المويزري.

من جهة أخرى، قال عبدالله ان اللجنة رفضت رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور بعد الاستماع لرأي المكتب الفني للجنة في قضية توزيع أموال التبرعات.

م. عادل الخرافي ود.فهد العفاسي اثناء اجتماع اللجنة

العتيبي يشكر أعضاء لجنة البيئة

شكر النائب خالد العتيبي أعضاء لجنة البيئة البرلمانية على تجاوبهم وموافقتهم السريعة على مقترحه القاضي بإجراء مسح جيولوجي كامل ودقيق لطبيعة أرض وتضاريس البلاد، لتتوافر للكويت خريطة جيولوجية حديثة نستطيع من خلالها بناء السدود والحواجز والبحيرات لتفادي التغيرات المناخية وتقليل الخسائر المتوقعة جراء السيول المنتظرة في السنوات القادمة وتحويلها إلى مكاسب. وزاد العتيبي: لدينا العديد من الجهات البحثية والعلمية وهناك توصيات أكاديمية قادرة على حل المشاكل التي تواجهنا من حين لآخر لكن لا نعرف أسباب تجميد عمل هذه المؤسسات والتوصيات، ضاربا المثال بمدينة صباح الأحمد التي صدرت لها العديد من التوصيات للقضاء على مشاكلها البيئية وغيرها من المشاكل لكنها للأسف دائما ما تكون حبيسة الأدراج. ودعا العتيبي في ختام تصريحه الحكومة الى سرعة إجراء هذا المسح الجيولوجي، لاسيما مع التغيرات المناخية التي طرأت على منطقتنا، قائلا: سأتوجه قريبا بأسئلة إلى وزير الكهرباء وغيره من الوزراء المعنيين للوقوف على مدى الاستفادة من مياه الأمطار ومن ثم تخفيض ميزانية تكلفة تحلية المياه التي تتحملها الدولة سنويا لمحطات تحلية المياه العاملة في البلاد.

خالد العتيبي

الدلال: رسالة عن تأخر رد «التربية» على الأسئلة

طلب النائب محمد الدلال إدراج رسالة ضمن الرسائل الواردة على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة، بشأن عدم رد وزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي على عدد من الأسئلة التي وجهها له.

ونصت الرسالة على ما يلي:

من أهم المبادئ الدستورية التعاون بين السلطتين وفقا للمادة 50 من الدستور، كما أن من أهم المبادئ الدستورية أحقية أعضاء مجلس الأمة في الرقابة والمساءلة لأعضاء السلطة التنفيذية وفقا للنصوص الدستورية مادة 99 ومادة 100 ومادة 114 وغيرها من المواد وكذلك نصوص اللائحة الداخلية للمجلس وعلى الرغم من أهمية المبادئ والنصوص الدستورية أعلاه إلا أنه لوحظ عدم تعاون وتقصير وزارة التربية والتعليم العالي مع المبادئ والنصوص الدستورية ونصوص اللائحة الداخلية بشأن الرد على عدد من الأسئلة التي وجهتها للوزير المختص في فترات زمنية استغرقت أكثر من 3 أشهر على الأقل وهو ما يعتبر إخلالا بمبدأ المراقبة والمساءلة وإضعافا للتعاون المفترض بين مجلس الأمة والحكومة يتطلب التصدي له، ونورد الأسئلة التي لم يجب عنها وزير التربية والتعليم العالي عليها أو أنه تعذر بدراستها دستوريا.

محمد الدلال

وهي على النحو التالي:

1ـ سؤال بتاريخ 2018/5/2 بشأن توافر التأمين الصحي للطلبة المبتعثين بالخارج.

2ـ سؤال بتاريخ 2018/6/13 بشأن البعثات وضعف المسائل المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي ومعادلة الشهادات الجامعية وما ترتب عن ذلك من مشاكل قانونية وإدارية وقضائية.

3ـ سؤال بتاريخ 2018/6/13 بشأن ظاهرة ضعف أمانة البحث العلمي والسرقات العلمية في المؤسسات التعليمية والتي تتطلب من الوزارة المواجهة القانونية والإدارية ودور الوزارة في هذا الشأن.

4ـ سؤال بتاريخ 2018/6/26 بشأن تدني مستوى الأداء العلمي والمهني والأكاديمي محليا وعالميا لجامعة الكويت ودور الوزارة والأجهزة التابعة لها في التعامل مع التراجع في المؤشرات العالمية.

5ـ سؤال بتاريخ 2018/7/31 بشأن ظاهرة تزوير الشهادات العلمية ومعادلتها ودور الوزارة في التصدي لذلك.

وبناء على ما سبق وعلى الرغم من مرور أشهر طويلة من توجيه الأسئلة أعلاه إلا أن الوزير المختص لم يجب عنها ما يعد إخلالا بدوره القانوني والدستوري ويتطلب التصدي لها وفقا للدستور والقانون.

لذا يرجى التكرم بعرض الرسالة الحالية ضمن الرسائل الواردة لمجلس الأمة.

أكد أنه لا يكلف الدولة أموالاً وسينهي معاناة الناس من تراكم الديون

المطيري يقترح وضع وديعة حكومية لدى البنوك وشركات الاستثمار لسداد قروض المواطنين من فوائدها

ماجد المطيري

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

طالب النائب ماجد المطيري بضرورة انهاء ملف إسقاط القروض ووقف معاناة الناس من تراكم الديون، مشيرا إلى أن عدد المدينين وصل إلى أكثر من ربع الكويتيين، وهناك آلاف الممنوعين من السفر وأسر تفككت بسبب القروض وفوائدها الفاحشة.

وقال المطيري، في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة، انه تقدم باقتراح بقانون لن يكلف الدولة أي مبالغ ويقضي بأن يقوم البنك المركزي بإيداع قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية لكل جهة على هيئة وديعة بنكية طويلة الاجل لدى تلك الجهات.

وأضاف أن الاقتراح يقضي أيضا بأن تتولى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الدائنة إدارة تلك الودائع بما يحقق لها أرباحا شهرية ثم تقوم تلك البنوك بتحصيل قيمة القروض المستحقة من الفوائد والعوائد والأرباح التي تحققها تلك الودائع حتى تمام السداد ثم يسترد البنك المركزي تلك الودائع.

وأوضح أنه بذلك لا تخسر الدولة ولا تخسر البنوك ويستفيد المواطن وينشط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي.

ونص الاقتراح بقانون على ما يلي: أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن شراء الدولة للقروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وطريقه سدادها:

مادة أولى: تقوم البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابه بنك الكويت المركزي بحصر كل القروض الاستهلاكية والشخصية الممنوحة للمواطنين حتى تاريخ إصدار هذا القانون بكل تفصيلاتها من قيمة القرض والفوائد المثقلة به وقيمة القسط الشهري وتخطر بها بنك الكويت المركزي في موعد أقصاه ثلاثين يوما من تاريخ صدور هذا القانون.

مادة ثانية: يقوم بنك الكويت المركزي ـ نيابة عن الدولة ـ بإيداع قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية لدى كل جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقا للبيانات والمبالغ التي ارسلت للبنك مشفوعة بكل المستندات الدالة عليها وفي المواعيد المحددة بنص المادة الاولى من هذا القانون، ويكون الإيداع لقيمة تلك القروض الاستهلاكية والشخصية على هيئة وديعة بنكية لصالح الدولة طويلة الاجل لدى تلك الجهات.

مادة ثالثة: تتولى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الدائنة إدارة تلك الودائع المودعة لديها بما يحقق لها أرباحا شهرية، على أن تقوم تلك البنوك بتحصيل قيمة القروض الممنوحة للمواطنين من الفوائد والعوائد والأرباح التي تحققها تلك الودائع التي أودعت لديها من قبل بنك الكويت المركزي.

مادة رابعة: يتولى مدير بنك الكويت المركزي ـ نيابة عن الدولة ـ تنظيم عملية الإيداع لتلك الودائع وإدارة ومراقبة تلك الجهات المانحة للقروض فيما تحققه تلك الودائع من أرباح وإيداعها بحساب المواطنين سدادا للقروض الممنوحة لهم حتى تمام السداد، ويخول للمدير تنفيذ أحكام هذا القانون بموجب قرارات ولوائح تنظيمية تصدر منه.

مادة خامسة: يسترد بنك الكويت المركزي لصالح الدولة الودائع البنكية من البنوك والشركات المانحة فور الانتهاء من سداد قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية الممنوحة للمواطنين من أرباح الودائع الموجودة تحت يد الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون كل جهة على حدة.

مادة سادسة: تلتزم كل البنوك المحلية وشركات الاستثمار بوقف أي استقطاع من أرصدة المواطنين ورفع أي إجراءات مطالبية أو قضائية على جميع المواطنين الممنوحة لهم القروض ولذلك لحين سداد كامل قيمة تلك القروض الممنوحة لهم من أرباح وعوائد تلك الودائع وفور تمام السداد تلتزم تلك الجهات بإسقاط أي مطالبة نهائيا.

مادة سابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: مما لا شك فيه أن حالة الركود الاقتصادي التي تمر بها البلاد في الفترة الأخيرة أدت إلى تعطل الإنتاج في معظم المجالات وأحد العوامل التي أدت إلى ذلك الركود هو القروض الاستهلاكية والشخصية المثقل بها كاهل المواطنين. فكان من واجبنا تجاه الوطن والمواطنين صياغة قانون يمنح المواطن فرصة في المساعدة على الخروج من حالة الركود الاقتصادي وتشجيعا لهم وذلك من خلال تحريره من كل الأعباء المالية المثقل بها كاهلهم وذلك كله بما يحفظ حق الدولة ولا يهدر المال العام. وجاء هذا الاقتراح بقانون بأن يكون للدولة أن تشتري القروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين مقابل ايداع قيمتها كوديعة لدى البنك أو الشركة المانحة للقرض كل حسب قيمة القروض المشتراة منه وتحصل البنوك والشركات قروضها وفوائدها من أرباح الودائع على أن ترجع تلك البنوك والشركات الوديعة الموجودة تحت يدها للدولة بعد إتمام السداد وبذلك تحفظ للدولة رؤوس الأموال وتسترد البنوك والشركات أموالها ويستفيد المواطن ويتم تنشيط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي.

أول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar